العدد (4128) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (5) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

المفوضية متخوّفة من الطعن بالممارسة الانتخابية بسبب "أخطاء في التصويت"

مجلس النوّاب يمضي بتعديل قانون انتخاباته من دون توافق نيابي

□ بغداد / محمد صباح

تقرّ مفوضية الانتخابات بأن مجلس النوّاب قد ارتكب خطأ بإدراجه فقرات في قانون الانتخابات البرلمانية تسهّل الطعن في نتائج الاقتراع، مشددةً على ضرورة تعديل هذه الفقرات لتلافي الطعن بالممارسة الانتخابية.

ولم تتمكن اللجنة القانونية النيابية من الاتفاق على المقترحات التي وصلتها من عدّة نواب لتضمينها في التعديل الثاني لقانون الانتخابات بسبب الخلافات بين أعضائها.

ومن بين الخلافات التي تواجهها اللجنة القانونية، هي قضية السماح لحملة شهادة الإعدادية بالمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ويقول عضو اللجنة القانونية في مجلس النوّاب، زانا سعيد في تصريح لـ(المدى) إن لجنته "عقدت اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس النوّاب سليم الجبوري، لمناقشة المقترحات التي قدمها عددٌ من النواب لإجراء التعديل الثاني لقانون انتخابات البرلمان من أجل عرضه للقراءة الثانية في جلسة اليوم الإثنين".

وكان مجلس النوّاب قد صوّت في الأسبوع الماضي، على قانون انتخابات مجلس النوّاب والذي اشترط حصول المرشّح على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها للترشّح إلى الانتخابات البرلمانية مما ولّد ردة فعل لدى النوّاب ممن يحملون الشهادة الإعدادية.

وبحسب نوّاب تحدثوا الـ(المدى) مؤخراً، فإن النوّاب المتضررين هدّدوا بالتحقيق مع ١٣ نائباً حصلوا على شهادات عُليا في الدورة البرلمانية الحالية، من دون أيّ تفرغ دراسي، كاشفين أن هناك ٣٠ نائباً لديهم شهادة بكالوريوس لكنهم لا يمتلكون شهادة إعدادية.

ووافقت رئاسة مجلس النوّاب على طلب تقدّم به مجموعة من نوّاب يحملون شهادات إعدادية بإجراء تعديل ثان على قانون الانتخابات يُلزم كل قائمةً انتخابية بتخصيص ما نسبته ٢٠٪ من مرشحيها إلى حملة الشهادة الإعدادية.

الجبوري في اجتماع سابق مع اللجنة القانونية

وكلفت رئاسة البرلمان اللجنة القانونية في مجلس النوّاب، بكتابة التعديل الجديد في أسرع وقت ممكن من أجل حسم القراءة الأولى والثانية له خلال هذا الأسبوع وتقديمه للتصويت.

ويتطرّق سعيد في حديثه، عن المقترحات التي قدّمت قائلاً إنها "تسمح لحملة الشهادات الإعدادية بخوض الانتخابات المقبلة، وإبعاد أصحاب الجنسية المزدوجة والمشمولين بقانون العفو العام والمُقالين من الوزراء والمحافظين من الانتخابات".

ويضيف أن "هناك مقترحات بتضمين قانون الانتخابات فقرة تُلزم المسؤولين التنفيذيين المرشحين بتقديم استقالاتهم من مناصبهم قبل خوض المنافسة الانتخابية".

ويكشف سعيد عن وجود "مقترحات تقدّمت بها مفوضية الانتخابات إلى اللجنة القانونية لتضمينها في لتعديلات الجديدة على القانون".

وتطالب مفوضية الانتخابات بتصحيح الخطأ الذي وقع فيه مجلس النواب عندما أقرّ أن التصويت في الانتخابات المقبلة سيكون إلكترونياً، في حين أن الصحيح هو عملية العدّ والفرز ستكون إلكترونياً، وليس التصويت الذي سيكون باستخدام القلم وورقة الاقتراع ومن ثم وضعها في الجهاز الإلكتروني الموجود في المراكز والمحطات".

وتتخوف مفوضية الانتخابات من استغلال هذه الثغرة من قبل بعض الجهات والأشخاص التي ستخسر في الانتخابات المقبلة، بالطعن في الانتخابات أمام المحكمة الاتحادية، على اعتبار أن المفوضية لم تجر انتخابات إلكترونية وفقاً لما نصّ عليهَ قانون الانتخابات الذي صوّت عليه مجلس النوّاب.

ويلفت النائب عن محافظة أربيل الى أن "من ضمن المواد التي تطالب مفوضية الانتخابات بتعديلها، هي الفقرة التي صوّت عليها مجلس النوّاب عندما ألزم مفوضية الانتخابات بوضع رمز ولون وكتابة خاصة ببطاقة الناخب في الاقتراع الخاص"، لافتاً إلى أن "هذا التصويت سيُلزم المفوضية باستبدال كل بطاقات الناخب في التصويت الخاص والتي تقدّر كلفتها بـ١٤ مليون دولار".

ويتابع أن "مفوضية الانتخابات تريد تعديلاً على هذه الفقرة يتماشى مع المميزات التي وضعتها في بطاقة الناخب في الاقتراع الخاص بوضعها رمزاً خاصاً فيها".

وكانت المحكمة الاتحادية قد ردّت الطعن الخاص بشهادة الإعدادية بالنسبة للمرشحين للانتخابات المقبلة وأبقت على شهادة البكالوريوس كشرط للترشّح في الانتخابات البرلمانية التي ستجري في النصف الأول من شهر أيار المقبل.

كما أصدر مجلس شورى الدولة قراراً بناءً على استفسار تقدّمت به وزارة التعليم العالي بخصوص شهادات النوّاب، أوضح فيه عدم أحقية أيّ نائب أو مسؤول في الدولة العراقية الحصول على شهادة دراسية ما لم يُمنح تفرغاً تاماً من قبل مؤسسته وهذا ينطبق على جميع الموظفين".

بالمقابل تقول عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب زينب السهلاني، "هناك ستة مقترحات وصلت إلى لجنتها من كتل ونواب لتضمينها في التعديل الثاني لقانون انتخابات البرلمان"، متوقعة "وصول عدد المقترحات صباح اليوم (الإثنين) إلى عشرة مقترحات".

وتضيف السهلاني في تصريح لـ(المدى) أن "حسم هذه المقترحات أمرٌ متروك لمجلس النوّاب الذي سيعرض القانون للقراءة الثانية في جلسة اليوم الإثنين"، مشددةً على "وجود شدّ وجذب بين النوّاب على إجراء تعديل قانون الانتخابات البرلمانية".

وتبيّن أن "تأخُر إقرار هذه التعديلات سينعكس بشكل سلبي على تحضيرات مفوضية الانتخابات التي ستغلق باب تسلّم أسماء المرشحين في العاشر من شهر شباط الجاري، مما يصعب عملية حل موضوع حملة الشهادات الإعدادية".

ذي ناشيونال: العبادي الأوفر حظاً بالحصول على ولاية ثانية

ترجمة/ حامد أحمد

ينظر الى رئيس الحكومة حيدر العبادي، على أنه المرشح الأبرز لإعادة انتخابه كرئيس للوزراء عقب نجاح العراق بهزيمة داعش وإعادة السيطرة على مدينة كركوك خلال فترة توليه رئاسة الوزراء.

ورغم أن تلك التوقعات بدّدتها قليلاً محاولة منه لتشكيل ائتلاف سياسي كبير عبر تحالف النصر الذي يترأسه مع كتل شيعية أخرى تعطيه دعماً حاسماً.

وبدأ الانتقاد يظهر عندما دخل العبادي في تحالف انتخابي الشهر الماضي، مع بعض الكتل الممثلة للحشد الشعبي والمدعومة من إيران.

وقال مصدر في حزب الدعوة، إن تحالف العبادي مع هذه الكتل أنهار بعد ٢٤ ساعة على خلفية نقاشات تعلّقت بمناصب وزارية، مشيراً الى أن "العبادي رفض إعطاءهم أيّ ضمانات".

وأضاف المصدر المقرّب من المالكي، أن "هذا التحالف الذي أنهار سريعاً، كان خدعة ناجحة من رئيس فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني لتقليل انتقاد العبادي للتكتلات السياسية المتعلقة بالحشد الشعبي"، مؤكداً إنه "لم يكن القصد من هذا التحالف خوض الانتخابات سوياً، بل هي خدعة من سليماني لتحييد قوة العبادي".

وقال مصدر آخر مقرّب من الحكومة، إن العبادي كان مقتنعاً بأن تحالفه مع الحشد سيشكّل ائتلافاً كبيراً من شأنه أن يضمن له الاحتفاظ بمنصبه لدورة ثانية.

واستدرك المصدر بالقول، لقد أعطي للعبادي إشارات من قبل الإيرانيين وآخرين، بأن هذا الائتلاف سيضمن بقاء الكتلة الشيعية، أي الإسلاميين ضمن الكتلة الشيعية، وفي حال لم يتم، فهذا يعني أنه (العبادي) هو الذي سيخسر.. "كان هذا الهدف من التحالف.. لقد تمّ خداعه وكان فخّاً".

ويعلّق لقمان فيلي، السفير العراقي السابق لدى واشنطن، قائلاً إن "الائتلافات التي تسبق الانتخابات يجب أن لا تؤخذ كمؤشر على طبيعة الحكومة المقبلة وتشكيلها".

وأضاف الفيلي قائلاً: إن كل شخص يحاول من خلال هذه الائتلافات أن ينظم نفسه ليوم الانتخاب، ولا يعكس الائتلاف نوع تشكيل الحكومة، حيث أن تلك التحالفات دائماً ما تكون قصيرة الأمد وذات هدف محدّد، وليس كما يتبادر للذهن على أنه تحالف ستراتيجي قصير أو طويل الأمد.

في غضون ذلك، كشف مقربون من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، بأن الأخير لم يعد يهتم بالحصول على المنصب من جديد، معززاً بذلك فرص منافسه حيدر العبادي في الاحتفاظ بمنصب رئاسة الوزراء لدورة ثانية.

وقال المصدر إن "المالكي قد ذكر لهم في مناقشات خاصة وعلى نحو متكرر، بأنه لا يسعى للحصول على منصب رئاسة الوزراء من جديد، وإنه يترأس قائمة دولة القانون فقط ليعطيها زخماً وأفضل فرصة للفوز في الانتخابات".

وقال أحد المصادر متحدثاً عن المالكي "هو يفضّل أن يبقى في الظل، وأن يكون قوياً، ولا يكرّس اهتمامه بهذا الأمر".

وكان المالكي قد أجبر على التنحّي من منصبه بشكل مُهين في العام ٢٠١٤ عقب سقوط الموصل بيد تنظيم داعش وحلّ محله زميله في حزب الدعوة حيدر العبادي، وتحول الطرفان منذ ذلك الوقت الى خصمين متنافسين.

وقال المصدر المقرّب من المالكي، إن الأخير "لا يتنافس على منصب رئاسة الوزراء رغم أنه لا يزال يشعر بأن لديه دوراً مهماً عليه أن يقوم به في الانتخابات"، مشيراً الى أنه "لا يزال رجلاً قوياً في نظر كثير من العراقيين الشيعة، وإنه سيعزز هذه السمعة في الانتخابات".

■ عن: صحيفة ذي ناشيونال/ الكاتب: جارث براون

بعد يوم من قراءة التشريع

الحكومة تزوّد البرلمان بنسخة جديدة من قانون الكسب غير المشروع

بغداد / المدى

أحال مجلس الوزراء، أمس الأحد، مشروع قانون تعديل الكسب غير المشروع الى مجلس النوّاب. جاء ذلك بعد يوم من قراءة الأخير نسخة ثانية من نفس التشريع.

وبهذا تكون على طاولة البرلمان نسختان من القانون، الأولى تمت قراءتها قراءة أولى، والثانية هي النسخة الحكومية.

وقالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، أمس، إن "مجلس الوزراء أحال مشروع قانون تعديل الكسب غير المشروع الذي دقّقه مجلس الدولة، الى مجلس النوّاب، استناداً الى احكام المادتين (٦١/ البند أولاً و ٨٠/ البند ثانياً) من الدستور".

وأضافت الامانة العامة، أن "موافقة مجلس الوزراء تأتي على مشروع القانون أعلاه، من أجل حماية المال العام، ولمنع حالات تضارب المصالح الخاصة مع المصلحة العامة، ولضمان مشروعية مصادر تمويل التنظيمات السياسية وغير الحكومية، ولإخضاع الذين يستغلون مناصبهم الوظيفية في الإثراء غير المشروع من المال العام الى المساءلة القانونية".

ورافق طرح النسخة البرلمانية للقراءة في مجلس النواب يوم السبت، نوعين من الاعتراضات، الأول من ممثّل الحكومة في البرلمان، الذي تحدث عن وجود مشروع قانون تعمل الحكومة على الإعداد له، فيما نصّ الاعتراض الثاني، على أن المقترح بحاجة إلى أخذ رأي الحكومة كونه يرتبط بعمل المؤسسات التنفيذية المسؤولة عن الدور الرقابي والمتابعة.

ولتوضيح ذلك، يؤكد عضو اللجنة القانونية النيابية، زانا سعيد، أن قانون "من أين لك هذا" سيشمل الموظفين من درجة مدير عام فما فوق.

وقال سعيد خلال مؤتمر صحفي عقده في البرلمان، إن "مجلس النوّاب انهى القراءة الأولى لمشروع قانون الكسب غير المشروع "من أين لك هذا" من أجل مساعدة الحكومة على مكافحة الفساد"، مبيناً أن "القانون سيساعد الحكومة في مكافحة الفساد".

وأضاف عضو اللجنة القانونية، أن "القانون يتضمن أن أيّ مال يكتسبهُ الموظف في الدولة العراقية من مدير عام فما فوق، لا يتناسب مع ما يتقاضاه من راتب، يعتبر المال محل شبهة"، مشيراً الى أنه "يُلزم الموظف بتقديم كشف ما بذمّته المالية".

وتابع أن "كشف الذمة المالية موجودٌ في قانون هيئة النزاهة، ولكن لا توجد أيّ عقوبة لمن يتخلّف عن الكشف"، لافتاً الى أن "قانون الكسب غير المشروع وضع فقرة لمعاقبة من لم يقدّم كشف ذمته المالية وهو إيقاف راتبه".

وأكد سعيد، إن "بعض النوّاب اعترض على مقترح قانون "من أين لك هذا" وحاول عرقلته لأنه يتسبّب بمشكلات كثيرة من المسؤولين العراقيين من نوّاب وغيرهم".

يوم سياسي

الرحلات لم تُستأنف من مطارات الإقليم رغم الاتفاق مع بغداد

أشواق الجاف

قالت أشواق الجاف، النائبة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، إن الحظر الدولي عن مطارات الإقليم لم يُرفع لغاية الآن، رغم الاتفاق الأخير بين بغداد وأربيل. وأوضحت الجاف، أن "بعض الجهات لا تريد حل المشكلات بين المركز والإقليم إلا بعد اجراء الانتخابات"، مبينة بأن "هذا الامر غير صحيح، حيث أن الدستور واضح وصريح بشأن ادارة المنافذ الحدودية والمطارات، ولكن مع الأسف، لا نجد الجدية من قبل الحكومة الاتحادية في حل المشاكل".

وأشارت الجاف، الى "اننا لم نلمس أيّ نية حقيقية من قبل رئيس الوزراء حيدر العبادي خلال الاجتماعين الأخيرين معه لترتيب العلاقة وفق الأطر الدستورية"، مؤكدةً إن "العبادي يريد فرض رأيه بغض النظر عما يقوله الدستور بهذا الصدد".

على العبادي إيقاف وزير الداخلية عن العمل

محمد اللكاش

طالب النائب عن كتلة الحكمة النيابية محمد اللكاش، رئيس الوزراء حيدر العبادي، بسحب يد وزير الداخلية قاسم الأعرجي.

وأوضح اللكاش، أننا نطالب رئيس الوزراء حيدر العبادي، بسحب يد وزير الداخلية قاسم الأعرجي وإيقافه عن العمل لحين إثبات شهادته الجامعية". وأضاف اللكاش، أن "أحد الشروط لاستيزار أي شخصية، هو حصوله على الشهادة الجامعية الأولية أو ما يُعادلها، وهناك معلومات تفيد، بأن الاعرجي لا يمتلك هذه الشهادة".

وأكد اللكاش، سعيه لاستجواب وزير الداخلية بعدّة ملفات "حتى ولو بقي يوم واحد من عمر مجلس النوّاب". وكان اللكاش، أكد في وقت سابق، إن الدعوة القضائية التي رفعها الأعرجي ضدّه، والتصريحات التي أطلقها مقربون منه، لن تثنيه عن إدراجه في "قائمة المستجوَبين" في البرلمان.

7 % من ذوي الشهداء تسلّموا حقوقهم فقط

حسن الخزعلي

أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، فالح حسن الخزعلي، إن سبب حرمان عوائل الشهداء من تسلّم حقوقهم هو عدم اعتماد القوانين المشرّعة في هذا الصدد. وقال الخزعلي، إنه "رغم صدور القوانين النافذة ومنها قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ والمتضمن حقوق شهداء النظام السابق والإرهاب والحشد الشعبي، إلا أن حقوق الشهداء لم تُسلّم، مشدداً على "ضرورة تبيان الحقائق عن تلك الاستحقاقات".

وأضاف الخزعلي، أن "عوائل الشهداء ظُلموا لأمرين، الأول عدم تنفيذ القوانين النافذة وتطبيقها من الحكومة، والأمر الثاني، الإعلام الذي ظلّل الكثير بشأن الأموال التي صُرفت لعوائل الشهداء في عموم العراق، حيث لم يتسلّم منهم سوى ٧٪".

الاستجوابات البرلمانية لا فائدة منها

ابتسام الهلالي

وصفت النائبة عن ائتلاف دولة القانون ابتسام الهلالي، الاستجوابات التي شهدها البرلمان مؤخراً بـ"غير مُجدية"، مشيرةً الى أنه من المفترض أن توجّه تلك الملفات الخاصة بالوزراء المستجوَبين الى النزاهة أو القضاء بشكل مباشر. وقالت الهلالي، إن "ملف الاستجوابات معقّد وشائك، وما جرى مؤخراً من استجوابات هي غير مُجدية، كون ما تبقّى من عمر الحكومة والبرلمان قليل جداً".

وأضافت، أنه "حتى لو تمّ التصويت على إقالة الوزراء، فما الفائدة فهم لا يُحاسبون، والأرجح أن ترسل ملفات الفساد مباشرة الى النزاهة والقضاء لاتخاذ اجراءات محاسبة"، موضحةً أن "الكثير من الوزراء، تمت إقالتهم واليوم عادوا على رأس قوائم انتخابية للمشاركة في انتخابات ٢٠١٨ ومنهم هوشيار زيباري وخالد العبيدي".

نعوّل على المرجعية في ردّ دعوات مقاطعة الانتخابات

فرات الشرع

أكد النائب عن كتلة المواطن النيابية، فرات الشرع، إن هناك تدخلات خارجية في الانتخابات، فيما دعا الى تدخل المراجع الدينية لاتخاذ مواقف من دعوات مقاطعة الانتخابات. وقال الشرع، إن "دعوات مقاطعة الانتخابات ما هي إلا مقدمات لمؤامرات سيئة يتكئ أصحابُها على الاشتباهات التي حصلت في العملية السياسية"، مؤكداً إن "الشعب العراقي سيقف بوجه من يريد أن يغرّر بالأمة مقابل حفنة دولارات". ولفت الشرع، الى أن "هنالك بلا شك، تدخلات أجنبية ولا نقبل بها إذا كانت سلبية وتعرّض سيادة البلد ووحدته الى الخطر"، مشدداً على "رفض تلك التدخلات سواء كانت من دول سنية أو شيعية". واستدرك في القول، إن "المراجع الدينية سيكون موقفها من دعوات التأجيل والمقاطعة حاسماً، في توعية الشعب بخطورة تلك الدعوات".